

Distr.: Limited
11 October 2001
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية



نيويورك، ٢٤ أيلول/سبتمبر - ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

أعمال اللجنة التحضيرية في دورتها الثامنة (٢٤ أيلول/سبتمبر - ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

إضافة

المرفق الثاني

مشروع ميزانية السنة الأولى

ورقة مناقشة مقترحة مقدمة من المنسق بشأن الوثيقة

PCNICC/2001/WGFYB/L.1

الجزء الأول الهيكل والترتيبات الإدارية المقترحة

أولا - مقر المحكمة

١ - يكون مقر المحكمة في لاهاي بهولندا (النظام الأساسي، الفقرة ١ من المادة ٣). وقد كفلت الدولة المضيقة توفير موقع لأماكن العمل الدائمة للمحكمة. وريثما يتم بناء أماكن العمل هذه، يلزم وضع ترتيبات مؤقتة. وقد أعلنت حكومة هولندا أنها ستوفر أماكن عمل مؤقتة اعتبارا من تاريخ إنشاء المحكمة. وأماكن العمل المؤقتة عبارة عن مبنى موجود بالفعل يضم داخله مساحة كافية لاحتياجات بدء نشاط المحكمة، فضلا عن توسع أنشطتها. ويوجد المبنى مقابل مقر المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة^(١). وستتاح مرافق للاحتجاز في موقع مختلف.

(١) انظر البيان الذي أدلى به وزير خارجية هولندا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الدورة الثامنة للجنة التحضيرية

(PCNICC/2001/INF/3).

ثانيا - الاحتياجات من أماكن العمل

٢ - خلال مرحلة بدء أنشطة المحكمة، ينبغي أن تستوعب أماكن العمل المؤقتة الاحتياجات التالية للمحكمة:

(أ) هيئة الرئاسة، المكونة من الرئيس ونائبي الرئيس الأول والثاني (الفقرة ٣ من المادة ٣٨)، فضلا عن موظفي هيئة الرئاسة؛

(ب) مساحة مكاتب لشعبة الاستئناف والشعبة الابتدائية والشعبة التمهيدية (الفقرة ١ من المادة ٣٩)، أي ١٥ قاضيا إضافيا والموظفين التابعين لهم؛

(ج) قاعة للمحكمة يتاح استخدامها لشعبة الاستئناف والشعبة الابتدائية والشعبة التمهيدية؛

(د) مكتب المدعي العام؛

(هـ) قلم المحكمة؛

(و) مرفق للاحتجاز في موقع مستقل.

٣ - وقد أظهرت تجربة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لضرورة فصل المرافق التابعة لمكتب المدعي العام عن بقية المحكمة^(٢). غير أنه سيتعين أخذ الاحتياجات الخاصة للمحكمة في الحسبان. وأماكن العمل المؤقتة المقدمة من حكومة هولندا تسمح، إذا لزم الأمر، بالفصل بين المرافق التابعة لمكتب المدعي العام وبقية المحكمة داخل أماكن العمل المتوفرة.

٤ - وإلى جانب أماكن العمل المشار إليها أعلاه، سيلزم توفير أماكن عمل مناسبة للاجتماعات الأولى لجمعية الدول الأطراف، وأي دورات استثنائية تعقدتها الجمعية (النظام الأساسي، المادة ١١٢)، والمكتب (الفقرة ٣ (أ) من المادة ١١٢)، والجلسة الافتتاحية للمحكمة (الفقرة ٦ من المادة ١١٢)، واجتماعات لجنة الميزانية والمالية التابعة للجمعية، وفقا لمشروع النظامين الأساسي والإداري الماليين.

ثالثا - جمعية الدول الأطراف

٥ - وفقا للنظام الأساسي للمحكمة، يمكن للجمعية أن تعقد دورتها إما في مقر المحكمة أو في مقر الأمم المتحدة (الفقرة ٦ من المادة ١١٢). ويفترض أنه سيكون من الممكن عقد

(٢) انظر تقرير فريق الخبراء، A/54/634، الفقرة ٢٥٠.

دورات الجمعية في السنة الأولى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد أعربت حكومة هولندا عن استعدادها لتقديم مساهمة مالية في تكاليف الاجتماعات الأولى للجمعية^(٣).

٦ - وسيحضر الدورة الأولى للجمعية ممثلو ٦٠ دولة طرفا على الأقل، ويجوز أن يرافقهم مناوون ومستشارون (الفقرة ١ من المادة ١١٢). ولا يحدد النظام الأساسي الحد الأقصى لعدد وفود الدول الأطراف. ونظرا إلى أهمية الدورة الأولى، فإنه يمكن افتراض أن كل وفد من الوفود سيتألف مما لا يقل عن ثلاثة أشخاص^(٤).

٧ - وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للدول التي وقعت على النظام الأساسي أو الوثيقة الختامية، حضور جلسة الجمعية كمراقبين (الفقرة ١ من المادة ١١٢). وفي الوقت الراهن، بلغ عدد الدول الموقعة على النظام الأساسي ١٣٩ دولة ووقع حوالي ١٤٤ دولة على الوثيقة الختامية. ولا يحدد النظام الأساسي تكوين وحجم الوفود المراقبة، ولهذا يمكن مناقشتهما من قبل اللجنة التحضيرية. وعلاوة على ذلك، يلزم توفير مساحة للمراقبين الآخرين.

٨ - وتكون اللغات الرسمية ولغات العمل بالجمعية هي اللغات الرسمية ولغات العمل بالجمعية العامة للأمم المتحدة (النظام الأساسي، الفقرة ١٠ من المادة ١١٢). وفي الدورات العادية، يمكن للجمعية أن تلتقي مرة في السنة. بيد أن النظام الأساسي ينص على إمكانية عقد دورات استثنائية إذا اقتضت الظروف ذلك (الفقرة ٦ من المادة ١١٢). ويمكن أن تعقد الجمعية دورة استثنائية لجملة أغراض منها انتخاب نائب المدعي العام من قائمة مرشحين يقدمها المدعي العام (الفقرة ٤ من المادة ٤٢) والموافقة على النظام الأساسي للموظفين (الفقرة ٣ من المادة ٤٤) الذي يعده المسجل. ويترتب على عقد هذه الدورة الاستثنائية أيضا آثار إدارية وتنظيمية ومالية. كما أن من الممكن عقد أي دورة استثنائية خلال السنة الأولى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

٩ - ويتوقع التذييل الأول لمشروع النظامين الأساسي والإداري الماليين أن تنشئ جمعية الدول الأعضاء لجنة للميزانية والمالية، أخذا في الاعتبار الفقرات ٢ (ب) و (د) و ٤ من المادة ١١٢ من نظام روما الأساسي. وستألف هذه اللجنة من ١٢ عضوا. وستجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة على الأقل. وخلال السنة الأولى، يمكن لهذه الهيئة أن تعقد اجتماعاتها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

(٣) انظر الوثيقة PCNICC/2001/INF/3.

(٤) في قاعة الجمعية العامة بمقر الأمم المتحدة، يحق لكل وفد من الوفود الحصول على ستة مقاعد.

رابعاً - مكتب الجمعية

- ١٠ - وفقاً للنظام الأساسي، يجتمع مكتب الجمعية كلما كان ذلك ضرورياً، على ألا يقل عدد الاجتماعات عن اجتماع واحد في السنة (الفقرة ٣ (ج) من المادة ١١٢). وفي السنة الأولى، يمكن أيضاً عقد اجتماعات المكتب في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.
- ١١ - ويتكون المكتب من ٢١ عضواً تنتخبهم الجمعية (المرجع نفسه، الفقرة ٣). ومن المتوقع أن يجتمع المكتب عدة مرات، خلال العام الأول، لبحث مسائل تنظيمية. وسيلزم تأمين الأماكن المناسبة لعقد اجتماعات المكتب كما ستترتب عليها نفقات سفر ونفقات متصلة بذلك للقضاة والمدعي العام والمسجل. ولا يتطرق النظام الأساسي لمسألة اللغات الرسمية ولغات العمل في المكتب. وينبغي أن يؤخذ في الحسبان الطابع التمثيلي للمكتب (المرجع نفسه، الفقرة ٣ (ب)) فضلاً عن تكوينه، عند تقدير الموارد اللازمة.
- ١٢ - وقد أعربت حكومة هولندا أيضاً عن استعدادها لتقديم مساهمة مالية في تكاليف الاجتماعات الأولى للمكتب^(٥).

خامساً - الجلسة الافتتاحية للمحكمة

- ١٣ - يشترط أن يقدم القضاة وعددهم ١٨ قاضياً والمدعي العام، بعد انتخابهم، تعهداً رسمياً (النظام الأساسي، المادة ٤٥). ويمكن استخدام هذا الاجتماع لانتخاب رئيس المحكمة من قبل القضاة الذين يمكنهم أن يحددوا في هذا في الاجتماع أيضاً تحديد عضوية الشعب والدوائر. لذا ينبغي التخطيط لتأمين الأماكن المناسبة للجلسة الافتتاحية للمحكمة.
- ١٤ - وستعقد الجلسة الافتتاحية في لاهاي. وقد أعربت حكومة هولندا عن التزامها بتمويل تكاليف هذا الاجتماع بالكامل.
- ١٥ - وستستلزم الجلسة الافتتاحية وضع ترتيبات السفر ذهاباً وإياباً للقضاة وعددهم ١٨ قاضياً والمدعي العام.

(٥) انظر الوثيقة PCNICC/2001/INF/3.

تذييل

مبادئ توجيهية ذات أولوية من أجل إعداد مشروع ميزانية منقح للسنة المالية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية

ورقة مقترحة من المنسق بشأن الوثيقة PCNICC/2001/WGFYB/L.1

مبادئ توجيهية عامة

- بدلاً من توحي تصورين (تصور للإحالة وتصور لعدم الإحالة)، ينبغي اتباع نهج ثالث. وينبغي أن ينص مشروع الميزانية الجديد للسنة المالية الأولى للمحكمة على تعزيز قدرة المحكمة وجمعية الدول الأطراف على مواجهة مختلف التحديات؛ وسيلزم القيام بما يلي:
- تحديد الوظائف الأساسية قبل التركيز على المناصب والهيكلة التنظيمي؛
- شغل تلك الوظائف بموظفين من رتب عالية بما فيه الكفاية، لإنشاء قاعدة صلبة من أجل الإدارة الفعالة للزيادات في التعيين التي تليها الظروف؛ وفي الوقت نفسه، لتفادي التنظيم المثقل بالفئات العليا من الوظائف؛ ومن ثم، سيصبح من الضروري إضافة قوة عمل من صغار الموظفين إلى قوة العمل المكونة من كبار الموظفين؛
- إنشاء القدرة – المالية والإدارية والإجرائية – على التعيين بناء على إشعار قصير الأجل.

الوظائف الرئيسية

مكتب المدعي العام

- بغية تلبية الاحتياجات الماسة الأولية، بما في ذلك ما يتعلق منها بدور المدعي العام بموجب المادة ١٥ من النظام الأساسي، ينبغي وضع المهام التالية في الحسبان:
- أعمال التحقيق/تقصي الحقائق الأولية، وتجهيز المعلومات، وتحليل المعلومات (القانونية والعسكرية والسياسية)، وإجراءات المقبولة، والتحقيق الرسمي، وصياغة عرائض الاتهام، وجلسات الاستماع في الدائرة التمهيدية، والالتماسات والطعون الأولية، والأنشطة التمهيدية للمحاكمات. ولا يشمل إجراءات محاكمات خلال السنة الأولى؛
- من الضروري أن يشمل مكتب المدعي العام وظيفة إعلامي/متحدث رسمي مستقلة؛

- وعلاوة على ذلك، لا بد من التفكير في تعيين الخبراء المشار إليهم في المادة ٤٢ (٩) من النظام الأساسي. ولا بد من النظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى موظفين أساسيين أو تعيين مستشارين خلال السنة الأولى.

دوائر المحاكمة/قلم المحكمة

ستشمل الاحتياجات الماسة للسنة الأولى، بالنسبة للرئيس ولنائبي الرئيس، قدرة على الاضطلاع بعبء عمل كبير من العلاقات والاتصالات الخارجية رفيعة المستوى (تضع المحكمة على الخريطة العالمية)، ونظم لتشغيل دوائر المحاكمة، وعبء عمل دائرة الاستئناف. ومن الضروري أن يشمل هيكل القضاة وظيفة إعلامي/متحدث رسمي/موظف اتصال.

وتشمل الوظائف الحاسمة الأخرى للسنة الأولى ما يلي:

- قسم الاستشارة القانونية لقلم المحكمة، له القدرة على الاضطلاع بعبء عمل كبير يتعلق بمسائل بدء التشغيل التنفيذية - القانونية (اتفاقات المقرر، واتفاقات نقل الشهود، واتفاقات إنفاذ الأحكام، والعقود، وشؤون الأفراد، والمنح والهبات، وإجراءات الرقابة الداخلية، وما إلى ذلك)؛
- وظيفة أمنية، لها القدرة على إقامة الأمن كمفهوم شامل (أنظمة أمن المعلومات، وتوعية الموظفين، وأنظمة رصد الحالات، وبروتوكولات إجلاء الموظفين الموفدين في بعثات، وأنظمة الاتصال مع المنظمات الدولية الأخرى، وأنظمة الاتصال مع الدولة المضيفة، وما إلى ذلك)؛
- وظيفة إدارة المحكمة، لها القدرة على إنشاء بروتوكولات لإدارة السجلات والأدلة؛
- النظر في الإنشاء المبكر لأنظمة ملائمة لتوفير حماية الشهود واحتياجات المجني عليهم؛
- وظيفة مستشار لإنشاء نظام للمساعدة القانونية، والمساءلة المالية، والصلات مع رابطة محامين دولية؛
- وظائف المكتبة وقلم المحكمة المركزي؛
- وظيفة إدارية: لإجراءات التعيين والمشتريات، ووظيفة خدمات عامة تتولى إدارة المبنى، والتأشيرات/المراسم، والسفر، وإدارة الأصول، ووظيفة للميزانية والمالية، ووظيفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النظم الإلكترونية الضرورية لمداورات المحكمة. ويمكن النظر في إمكانية إسناد هذه المهام لمصادر خارجية؛

- يجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات خدمات المؤتمرات واللغات. وبالإضافة إلى توفير الخدمة بلغات المحكمة، لا بد من مراعاة أن المحكمة سيلزمها قدر كبير من التكيف مع جميع اللغات المستخدمة في الأماكن التي تجرى فيها عملياتها. ومنذ اليوم الأول، قد يتعين تلبية احتياجات الترجمة. وقد ينطبق ذلك أيضاً على مكتب المدعي العام الذي قد يلزم توفير الخدمات له على نحو منفصل. ويمكن أيضاً النظر في إمكانية تقاسم الخدمات المشتركة مع المؤسسات الدولية الأخرى التي توجد مقارها في لاهاي.

مبادئ توجيهية أخرى

يجب أن تأخذ الميزانية للسنة الأولى أيضاً في الحسبان سبل كفالة السرية فيما يتعلق بالاستخدام المحدد لبعض الموارد ذات التأثير المباشر على أوامر الاعتقال، وحماية الشهود والمجني عليهم، وما إلى ذلك.

وتشمل آثار اللوائح المالية التي يتعين النظر فيها ما يلي:

- اختيار العملة؛
 - الفترة المالية للميزانية الأولى؛
 - القواعد المتعلقة ببند الاعتماد وآلية الطوارئ سيكون لها تأثير كبير على ضرورة التنبؤ بالميزانية الإضافية فضلاً عن رصد اعتماد للجلسات الإضافية لجمعية الدول الأطراف؛
 - يجب أن تكون تكاليف الأفراد صافية وليست إجمالية، لأن مشروع النظام المالي لا ينص على صندوق لمعادلة الضرائب.
- ويلزم اتباع نهج واقعي فيما يتعلق بمعدلات الشواغر (انظر التجربة الأولية للمحكمتين المخصصتين).

وسيكون من الضروري التفكير في مسألة رصد موارد للتدريب في ميزانية السنة الأولى من عدمه.

ويجب تحقيق توازن بين فعالية الخدمات المشتركة من حيث التكلفة (التي قد تشمل وظائف مثل الأمن، والترجمة، وما إلى ذلك) والحاجة إلى كفالة استقلال مختلف الوظائف المتعلقة بالقضاء والادعاء العام. وقد يكون من الضروري تعيين مدير للخدمات المشتركة في وقت مبكر في مرحلة بدء التشغيل.